وجوه استعمال الموصول الاسمي في العربية

*عباس المصري**

ملخص

يسعى هذا المقال البحثي إلى الكشف عن وجوه استعمال الموصول الاسمي في العربية ضمن إطار استخدام العربية له من خلال قدرته على تحقيق مبدأي الربط والترابط بين مختلف التراكيب اللغوية من جهة، ومن خلال طبيعته اللغوية أو التشكيلية التي تمنح مستخدميه قدرة إضافية لفهم قيمة هذا الدور الترابطي وآثاره التركيبية والدلالية من جهة أخرى.

وإذا كان الموصول الاسمي مفتقراً لفهم معناه، أو تمام معناه، إلى جملة تعقبه مباشرة وتسمى (صلته)، فإنه وحده يظل مبهماً وغامضاً ودون أية قيمة دلالية، وإنما تتحدد قيمته في صلته وقد تطلّب هذا ملازمته لصلته وملازمة صلته له، فصارا بهذا التلازم المشترك مركباً واحداً، أو كالكلمة الواحدة، لا تنفصم أجزاؤها، ولا تتجزأ دلالتها.

وفي ذلك تكمن فلسفة الموصول في العربية، وقيمته الأدائية، ويتحدد بوصفه مصطلحاً نحوياً ذا قيمة دلالية ضمن إطار الاستخدام اللغوي فحسب.

الكلمات الدالة: الموصول الإسمي، اللغة العربية، الترابط.

المقدمـة

لا يبدو أن الحديث عن الموصول الاسمي ووجوه استعماله، ووظائفه التداولية، يمكن أن يكون سهلاً، فما كتبه القدماء –على كثرته وقيمته– يظل متذبذباً بين قواعد تُحَتّم سلوكاً لغوياً معينا، وواقع يفرض سلوكاً آخر قد يبدو مختلفاً بعض الشيء، تفرضه عادات لغوية قوية انبثقت من أهم اللهجات العربية المتنوعة والمتولدة بفعل وحي البيئة وسلطانها، وبفعل تغير الأزمنة ودورانها.

ونظراً لهذا التداخل في طبيعة الاستخدام اللغوي للموصول الاسمي ووجهته ووظيفته، وما طرأ عليه من تطور ضمن السياقات التداولية للمصطلح، ووظائفه، فقد بات البحث فيه أمراً ملحاً يزيل من خلاله ما قد يوهم بالتناقض أو يوقع في اللبس، ويضع الموصول الاسمي مباشرة على سكة الاستعمال اللغوي الصحيح، والذي تحدد بحسب هذا البحث ضمن المحاور الآتية:

الأول– بيان مفهوم الموصول الاسمي وحدوده، وعلاقته بمفاهيم أخرى ذات صلة وثيقة به من نحو الصلة والعائد.

والثاني– تشكيل الصلة، والعلاقة التراتبية بين مكوناتها، وموقعها من الموصول، والوظيفة التي يؤديها الموصول بتمامه واكتمال عناصره... وما يتبع ذلك من حديث عن جملة الصلة وشروطها وعناصرها.

والثالث– طبيعة الاستخدام اللغوي للموصول تبعاً لأنواعه، وبيان كل نوع وطريقة استخدامه ودلالته، ووظيفته وفق القيمة التداولية لكل نوع.

ويأمل الباحث أن يصل من خلال هذه المحاور الثلاث إلى تصور خاص وواضح للموصول الاسمي، يعكس فكرته ووظيفته وفق رؤية مفاهيمية–اصطلاحية–، وأخرى تداولية وظيفية .

* أولاً: في المفهوم

يبدو أن وصف الموصول الاسمي وصفاً مفاهيمياً يقتضي تناول مفاهيم أخرى ذات صلة وثيقة به، ولا يتصور الموصول الاسمي من دونها، من نحو: الصلة والعائد، وعليه، فقد بات مطلوباً وصف مثل هذه المفردات وبيان مفاهيمها وحدودها وعلاقتها بالموصول لتتضح صورته ويبين حده ومفهومه، فكان الحديث عن الموصول أولاً ثم الصلة التي لا تنفك عنه، ثم الضمير العائد الذي يستند إليه ويعتمد في تمامه عليه.

(1–1) مفهوم الموصول والموصول الاسمي

لا تسعفنا المعاجم اللغوية كثيراً في معرفة مفهوم "الموصول "وأصله، ودلالته، فلم يرد للموصول –بوصفه مفردة لغوية – أي ذكر عند المعجميين القدماء، كالخليل بن أحمد المتوفى

* قسم اللغة العربية، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، فلسطين.
تاريخ استلام البحث 2012/10/5، وتاريخ قبوله 2013/4/7.

© 2013 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

سنة 170هـ[1]، وابن دريد المتوفى سنة 321 هـ[2]، والجوهري المتوفى سنة 393 هـ[3]، وابن فارس المتوفى سنة 395 هـ[4]، والزمخشري المتوفى سنة 538 هـ[5].

ويبدو أن ابن منظور المتوفى سنة 711 هـ، هو أول من ذكره في معجمه "لسان العرب"[6]، وتبعه الفيروز أبادي المتوفى سنة 817 هـ في معجمه "القاموس المحيط"...[7]، وهو أمر يوحي بأن هذا اللفظ مُحدَث في العربية، وأن العربية كانت تجهل هذا اللفظ قبل القرن السابع الهجري على الأقل.

وبالرغم من أن ابن منظور قد أتى على ذكره، إلاّ أنه قد غادره سريعاً، فلم يزد على القول بأنه "دابة على شكل الدَّبر أسود أحمر تلسع الناس"[8]، ثم يسوق في معناه قولاً لابن الأعرابي مفاده أن "الموصول من الدواب هو الذي لم ينزُ على أمه غيرُ أبيه.[9].

هنا ينتهي قوله، فهل يسعفنا هذا القول في إدراك صورة الموصول غير الذي ذُكر صراحة ونصاً؟ أوإدراك علاقة ما بين الموصول –بوصفه مفردة لغوية– والموصول بوصفه مفهوماً لغوياً، أو نحوياً وإذا كان الأمر ما يزال خافياً، أو كان الفهم –بهذا الاتجاه– صعباً أو متعذراً فمن أين جاء –إذن– مفهوم الموصول لدى النحويين؟

النحويون أنفسهم لا يذكرون شيئاً عن أصل مصطلحهم، وإنما يكتفون بذكره حسب معناه النحوي، وشرحه وضرب الأمثلة عليه، ثم يستعرضون الأغراض والأوصاف والأحكام والوظائف والاستخدام، وهكذا، فلا يذكرون مفهوماً لغوياً على الاطلاق، ولا يبدو أنهم حاولوا ذلك، فهل لهذا السلوك ما يفسره؟ وهل له دلالة؟

أغلب الظن أنه كذلك، فالموصول مفعول من الوصل والصلة، والصلة مدعاة للحاجة والافتقار، ولأن الموصول مفتقر لما يصله بغيره، ومحتاج إليه، وهو أمر ربما يسعف مفهوم "الصلة "–على نحو ما سنبينه لاحقاً إن شاء الله تعالى– في تجلية غموضه وكشف مقاصده.

أمر آخر يتعين ذكره هنا، هو أن من النحويين مَنْ حاول تعليل التسمية –المصطلح – فرآها في نقصها واحتياجها في تمامها اسماً، إلى جملة بعدها توضحها،[10] وإنما سميت هذه موصولات –كما يقول أبو البقاء العكبري[11]– لأنها نواقص تتمُّ بما توصل به، فهي كبعض الكلمة، أو كالحرف الذي يفتقر إلى جملة، ولأنها كذلك، فهي كالحرف مبنية ولا تدل على معنى في ذاتها، وإنما معناها في غيرها ؛أي في صلتها، ولعله من هذا الباب رأى بعض النحويين –كما يذكر ابن يعيش–[12] أن الموصول وحده لا موضع له من الاعراب، فهو كبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب وإنما يكون له موضع إعرابي إذا تمّ بصلته والموصولات، فوق ذلك كله، مبهمة، لوقوعها على كل شي ءمن حيوان وجماد وغيرهما[13].

وجملة القول أن الموصول لدى النحويين وفي اصطلاحهم اسم وحرف[14]، فالحرف ما أُوِّلَ مع صلته بمصدر كـ"ما "و"أن" المصدريتين، و"أنّ "الثقيلة والمخففة، و"كي " الموصولة بفعل مضارع فقط...ولأن الحرف ليس جزءاً من هذه الدراسة التي انعقدت أصلاً للموصول الاسمي فحسب، فيكتفى بالاسم فقط، وهو كل اسم دلّ على مُعَيّن بواسطة جملة تذكر بعده متضمنة ضميراً يعود عليه، وتسمى هذه الجملة "صلة الموصول"، فهو مفتقر إلى صلة وعائد، وألفاظه منها خاص، ومنها مشترك، فالخاص "كالذي والتي "وفروعهما والمشترك نحو:"مَن" و"ما"، و"أل" التي بمعنى الذي، و"أي"، و"ذو" الطائية، و"ذات"، و"ذا" بعد "ما" و"من" الاستفهاميتين.[15]

والمحصلة أن الموصول الاسمي يظل مفتقراً لتمام معناه إلى أمرين اثنين لا غنى له عنهما، هما: الصلة، أوجملة الصلة، والأمر الثاني هو الضمير العائد.فالموصول الاسمي بعده اسم ناقص؛ أي ناقص الدلالة، حتى إذا جئت بالصلة بعده صار حينئذٍ اسماً تاماً ؛أي تام الدلالة، وتضمن بهذا التمام؛ أي بصلته، ضميراً عائداً عليه، ومطابقاً له ومتعرفاً به.

(1–2): مفهوم الصلة

يرى ابن فارس أن الواو والصاد واللام أصل واحد يدل على ضم شي ء إلى شي ء حتى يعلقه[16]، ومن مجازه –كما يقول الزمخشري – وصله بألف درهم، وهذه صلة الأمير وصلاته، ووصل إلى بني فلان، واتصل، كلها بمعنى انتمى[17]، والتواصل ضد التصارم –كما يذكر الجوهري – وتوصل إليه ؛أي تلطف في الوصول إليه.[18]

والصلة –كما يذكر ابن منظور– كالوصل[19]، والوصل خلاف الفصل، وهو ضد

الهجران[20]، ووصل الشي ء بالشيء يصله وصلاً وصلةً وصُلة، والأخيرة عن ابن جني ووصّله بمعنى لأمه[21]، وفي التنزيل العزيز: "ولقد وصّلنا لهم القول"[22]، أي

وصلنا ذكر الأنبياء وأقاصيص مَن مضى بعضها ببعض[23].

واتصل الشيء بالشيء:لم ينقطع، ووصل الشيء إلى الشيء وصولاً، وتوصل إليه:انتهى إليه وبلغه[24]، واتصل الرجل:انتسب وانتمى، وقد فسر ابن الأعرابي قوله تعالى: "إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق[25]"، بمعنى ينتسبون[26].

ووصله إذا أعطاه مالاً، والصلة هي الجائزة والعطية[27]

وليلة الوصل: آخر ليلة من الشهر لاتصالها بالشهر الآخر[28].

فالصلة أو الوصل أو الوصول كلها بمعنى واحد، ويقصد بها البلوغ وفوات القطيعة أو الانقطاع، والضم، والجمع، والاعتزاز، والانتساب، والانتماء، والتواد، والتلطف في الوصول إلى الغرض.

ويبدو أن هذه المعاني للصلة لم تغب عن أذهان النحويين وهم يحاولون تحديد مفهوم خاص ودقيق للصلة، تبلور –بحسب رؤيتهم النحوية واللغوية– في الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول وترتبط به فتتمم معناه،[29] وهذه الجملة يسميها سيبويه "الحشو"[30] ويراها بمنزلة الوصف[31]، ويجيز حذف فعلها[32]، أو حذفها جميعاً[33]، ويرى الموصول الذي هو الحشو لا يتم إلا بحشواه[34] فالموصول الاسمي – كما يقول تمام حسان – قرينة على أن الجملة التي بعده صلة، وأنه لو لم يتقدمها الموصول لصلحت بصورتها الخبرية وأن تكون صفة إذا تطلبها الموصوف أو حالاً إذا تطلبها صاحب الحال، أو خبراً إذا تطلبها المبتدأ، أو في محل جر بالإضافة إذا تطلبها الظرف، فالذي يتطلب هذه الجملة هو الذي يحدد معناها.[35] والمعنى في ذلك كله هو العامل الحاسم في هذه التفرقة بين التراكيب[36] حيث تقوم الكلمات فيها بوظائف معينة، فتتعين بحسبها مواقعها النحوية[37]، وعليه، يبدو المعنى متحكماً في نوع الوظيفة التي تقوم بها الكلمات في التراكيب، فقد لا يتغير لفظها، وتتنوع وظيفتها من جملة إلى أخرى تبعاً لتغير معناها السابق[38] وعلى هذا النحو تتعرف الصلة بكونها الكلمة، أو الكلام الذي يوضح الموصول ويتمم معناه، إذ لا يتعرف الموصول ولا يتم معناه إلا بصلته، والتي لا تنفكّ من ضمير عائد إلى الموصول، وفوق ذلك كله، فان الصلة تتصرف لكونها إسناداً أصلياً، لكنه إسناد غير مقصود لذاته شأنه في ذلك شأن الخبر والصفة والحال والمضاف إليه...[39].

(1–3): مفهوم العائد

ذكر ابن فارس أن العين والواو والدال أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تثنية في الأمر، ويدل الآخر على جنس من الخشب[40].

فالأول –يقول ابن فارس– العَوْد، وهو تثنية الأمر عوداً بعد بدء كما قال الخليل، ونقله ابن منظور عن الأزهري، تقول: بدأ ثم عاد[41]، وقال الجوهري: عاد إليه يعود عودة وعوْداً، إذا رجع، وفي المثل: "العود أحمد"[42]، وقال سيبويه: وتقول: رجع عَوْده على بَدْئه، تريد أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوعه[43]، وينقل ابن منظور عن الليث قوله: "هذا الأمر أعود عليك" أي أرفق بك وأنفع[44]، كما ينقل عن ابن سيده أن العائدة بمعنى المعروف والصلة والعطف والمنفعة[45].

وتقول للأمر يغشى الناس: معادة، ولزيارة المريض:عيادة، ولمآل الشيء ومصيره: معاداً، وللشجاع:معاوداً، وللمسن من الرجال والإبل والشاه: عَوْداً، وفي المثل: "زاحم بعوْد أو دع" أي استعن على حربك بأهل السن والمعرفة، والعود – كذلك – هو الطريق القديم، والسؤدد القديم[46].

وأما الأصل الآخر فالعُود، وهو كل خشبة دقَّتْ، ويقال:كل خشبة عود[47]، والجمع عيدان، أوأعواد[48]، وا لعود:آلة من المعازف، والذي يُضرب به، والذي يُتَبَخَّرُ به، والعظم في أصل اللسان[49].

نخلص من ذلك كله إلى أن المعاني اللغوية، أو المعجمية للعائد ومشتقاته متعددة، إلا أن أقربها إلى المفهوم وأوضحها هو معنى "الرجوع". وقول سيبويه السابق: "بأنه لم ينقطع ذهابه حتى وصله برجوعه" يبدو وثيق الصلة بالمفهوم المتداول للعائد في أوساط اللغويين والنحويين، فهو –بعرفهم– الضمير الذي يعود من الصلة إلى الموصول بحيث يكون مطابقاً له، كقولك: "جاء الذي قام أبوه"[50]، فالهاء في "أبوه" والتي هي جزء من جملة الصلة "قام أبوه" تعود على الاسم الموصول "الذي".

وقد جوَّز سيبويه وأغلب النحويين حذفه[51]، لكنه مع حذفه يظل مراداً، فهو –وإن كان لا بد منه– إلا أن ذكره ليس متعيناً، إذ يمكن – من جهة التلفظ – الاستغناء عنه.

لكنهم اشترطوا في هذا الضمير العائد – كما مر سابقاً – أن يكون مطابقاً للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما، وقد يخلفه الظاهر، كما في قول الشاعر[52]:

سعاد التي أضناك حُبُّ سعادا

وإعراضها عنك استمر وزادا (الطويل)

ويحمل الزمخشري[53] عليه قوله تعالى: "الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون"[54] وذلك لأنه قدرّ الجملة الاسمية وهي "الذين" وما بعده، معطوفة على الجملة الفعلية وهي "خلق وما بعده، على معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه، ثم يعدلون به ما لا يقدر على شيء، ولولا ان التقدير: "ثم الذين كفروا به يعدلون" كما أن التقدير في بيت الشعر السابق: "سعاد التي أضناك حبها" لزم فساد هذا الإعرلب لخلو الصلة من ضمير، وهذا في الآية خير منه في بيت الشعر؛ لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير في بيت الشعر بلفظ الاسم الموصوف بالصلة، وهو "سعاد" فحصل التكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه.

وأجاز في الآية وجهاً آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على "الحمد لله" والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد على ما خلق، لأنه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، فيكفرون نعمته[55].

خلاصة القول إن العائد جزء من الصلة وهو مع تمام صلته مما يفتقر إليه الموصول، ولا يتم معناه إلا بهما، وعليه فقد بدا الموصول مع صلته تركيباً لغوياً واحداً، أو تشكيلاً لغوياً واحداً، منحا بهذا النحو من التركيب أو التشكيل، الموصولَ دلالة معينة وواضحة ما من سبيل إليها أو إلى تبين عناصرها لو تخلف هذا التركيب –التشكيل، أو اضطرب.

- **ثانياً: في التشكيل والتركيب:**

يشكّل الموصول الاسمي مع صلته تركيباً خاصاً يمنحه قدرة وظيفية خاصة مؤداها وصل الكلام بعضه ببعض تلفظاً وشكلاً، والتوصل، كما يذكر ابن يعيش وغيره[56] إلى وصف المعارف بالجمل فلسفة وفكراً.

ذلك أن الجمل نكرات، ولأنها كذلك، فهي تجري أوصافاً على النكرات، نحو قولك: "مررت برجل أبوه زيد " و"نظرت إلى غلام قام أبوه "فالجملة الاسمية "أبوه زيد" صفة لـ "رجل" والجملة الفعلية "قام أبوه" صفة لـ "غلام" ولما كان الموصوفان في الجملتين السابقتين نكرتين، فإن صفتيهما نكرتان كذلك، إذ إن صفة النكرة نكرة. ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، لأنّ ما تعرّف لا يستفاد، ولما كانت تجري أوصافاً على النكرات لتنكرها، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أن تقول: "مررت بزيد أبوه كريم " وانت تريد النعت لـ "زيد" لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة، ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء، والجملة لا تختص بالأسماء، بل تكون جملة أسمية وفعلية فجاءوا حينئذٍ بـ (الذي) متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة لـ(الذي) وهو الصفة في اللفظ، والغرض الجملة"[57].

وعليه، تبدو وظيفة الموصول الاسمي بشكل عام في التوصل إلى وصف المعارف من الأسماء بالجمل، حتى لا يختلط الوصف بالحال.

ولأن الموصول لا يتعرف إلا بصلته، فقد أسهب النحويون في وصف الصلة وبيانها وترتيبها وتركيبها، فوصفوا لها شروطاً، وأثبتوا لها أحكاماً وحدّوا لها حدوداً".

فالصلة – كما يراها معظم النحويين – متحققة بواحد من أمور أربعة، أو متشكلة من واحد من هذه الأمور الأربعة[58]، وهي: (الجملة، والظرف، والجار والمجرور، والوصف الصريح). أما الجملة فعلية كانت أو أسمية، فشرطها[59]:

أولاً: أن تكون خبرية خلافاً للكسائي[60]، الذي جَوّزالصلة بالجملة الإنشائية مستدلاً بالمسموع من كلام العرب، كما في قول الفرزدق[61]:

وإني لـراج نظـرةً قِبَـلَ التي
لعليّ – وإنْ شقَّت عليّ – أنالها (الطويل)

فجعل جملة "لعلي أنالها" صلة "التي"، وتأول المانعون بحذف صلة "التي" والتي هي عندهم: "التي أقول فيها لعلي"[62]، أو أن تقدر الصلة "أنالها"ويكون خبر "لعل" محذوفاً، والتقدير: "لعلي أفعل ذلك"[63] وقد فصل بين الصلة والموصول بـ "لعلي".

وعلّل النحويون وقوع الصلة جملة خبرية بوجوه عديدة منها[64]:

1- أنّ الغرض من الصلة إيضاح الموصول، ولا يتأتى ذلك إلا بالجملة الخبرية.
2- أن الموصول اسم ظاهر، والأسماء الظاهرة للغيبة، ولو وصلت بغير الجملة الخبرية كالأمر أو النهي مثلاً، لتعيين أن يكون ذلك للخطاب والمواجهة.
3- أن الموصول وصلته مقدران باسم واحد، والاسم الواحد لا يدل على الأمر والنهي والاستفهام مع دلالته على مسمى آخر.
4- أن الموصول وصلته يخبر عنهما تارة، ويخبر بهما تارة أخرى، ولا يصح ذلك في الجملة الإنشائية.

وثانياً؛ أي الشرط الثاني لجملة الصلة، أن تكون خالية من معنى التعجب خلافاً لابن خروف[65]، الذي يرى التعجب جملة خبرية، ويجيز وصل الموصول بها.

وثالثاً: أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فلا يصح أن يقال: "جاء الذي لكنه قائم" لأن "لكن" تفيد الاستدراك على كلام سابق، فتستدعي جملة أخرى مثل "ما قعد زيد لكنه قائم". وزاد ابن هشام شرطا آخر[66] بأن تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، نحو: "جاء الذي أكرمته، وجاءت التي أكرمتها"... وهكذا.

والمطابقة التامة شرط في الموصول الخاص دون المشترك، إذ قد يراعى المعنى أو اللفظ، وهذا الضمير الذي تشتمل عليه جملة الصلة، والمعروف بالعائد لكونه عائداً على الموصول، وبالرابط لكونه يربط جملة الصلة بالموصول، قد يتعين ذكره، أو حذفه، على نحو ما هو مقرر لدى النحويين الذين يشترطون

لحذفه شروطاً، ويقدرون له أقداراً[67].

أما الأمران؛ الثاني والثالث؛ وأقصد هنا الظرف والجار والمجرور، فشرطهما أن يكونا تامين والمعنى التام – كما يقول ابن عقيل – (68) ما كان في الوصل به فائدة، بأن يزيل إبهام الموصول، ويوضح معناه، ولا يقدر إلا بفعل، فقولك: "جاء الذي عندك" أي: "الذي استقر عندك".

وقد اجتمع الظرف والجار والمجرور التامان في قوله تعالى: "وله مَنْ في السماوات والأرض ومنْ عنده لا يستكبرون عن عبادته"[69] وقد احترز بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة، فلا يقال: "جاء الذي اليوم" كما لا يقال: "جاء الذي بك".

والأمر الرابع الذي تتم به الصلة هو الوصف الصريح؛ أي الخالص من غلبة الاسمية، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة، نحو قولك: "الضارب والمضروب والضرّاب..." أي: "الذي ضرب أوالذي هو ضارب، والذي ضُرب أو الذي هو مضروب" وهكذا.

ولأن الموصول مفتقر إلى صلته، صارت الأخيرة لازمة له، ومتأخرة عنه، فهي منه –كما يقول أبو الحسن الأخفش– بمنزلة الدال من "زيد" فكما لا يجوز أن تتقدم حروف الاسم بعضها على بعض، لم يجز أن تتقدم الصلة على الموصول[70].

فلا بدّ للموصول –كما يقول الزمخشري– في تمامه اسماً من جملة تردفه[71]، وهذه الجملة هي "الصلة " التي رأوا وجوب تأخرها عن الموصول، فلا يصح تقدمها أو تقدم شي ء منها إلا إذا كان بعض مكملاتها شبه جملة، ففي تقديمه نظر وخلاف[72]، لكن الراجح من رأي الكوفيين وبعض أئمة البصريين، كالمازني والمبرد[73]، أن التقدم جائز إذا أمن اللبس، كما في قوله تعالى: "وقاسمهما إني لكما من الناصحين"[74] وقوله: "وأنا على ذلكم من الشاهدين"[75]، فـ"أ ل" في كلا الآيتين اسم موصول بمعنى "الذي" والمشتق بعده صلته؛ أي "ناصحين" في الآية الأولى و"شاهدين" في الثانية، وقد تقدم الجار والمجرور "مِنْ" على "أل" الموصولة في كلا الآيتين.

ويبدو أن هذا هو قول المازني واختيار المبرد، وهو اختيار لا يرتضيه البصريون ويرفضونه جملة وتفصيلا، متأولين كلا الموقعين في الآيتين السابقتين على التبيين، وقد أجاز أبو عمرو الجرمي من البصريين أن يكونا معلقين بشيئين محذوفين دلّ عليهما "من الناصحين " في الأولى، و"من الشاهدين" في الثانية، لأن "مِن" مبَعَّضة فكأن التقدير: "وقاسمهما إني ناصح لكما من الناصحين، وأنا شاهد على ذلكم من الشاهدين"[76].

ولا يصح –كذلك– أن يتقدم معمول الصلة على الموصول، حتى وإن صح تقدمه على بعض الصلة، أو على الصلة نفسها... وكما لا يصح أن تتقدم الصلة على موصولها كذلك يتعين أن تقع بعده مباشرة، وهذا يعني أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين موصولها بفاصل، كما لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الصلة نفسها، أو أبعاضها –على حد تعبير ابن عصفور–[77] بفاصل أيضاً، فلا يصح أن تقول: "إقرأ الكتاب الذي غيرك يفيدك في عملك وأرشد إليه" إذا كنت تريد: "إقرأ الكتاب الذي يفيدك في عملك وأرشد إليه غيرك"[78].

ولهذا فإنه يمتنع مجيء تابع الموصول قبل مجيء صلته[79]، فلا ينعت الموصول قبل تمام صلته، فلا يصح أن تقول: "رجع الذي الصالح ينفع المحتاجين" وإنما نقول: "رجع الذي ينفع المحتاجين الصالحُ"، وكذلك لا يعطف عليه عطف بيان أو نسق قبل تمام صلته، فلا يصح قولك: "يحترم العقلاء الذي محمداً يفيد غيره" ولا "نظرت إلى الذي والحصن سكنته" وإنما تقول: "يحترم العقلاء الذي يفيد غيره محمداً" و"نظرت إلى الذي سكنته والحصن"... وكذلك لا يُبدل منه قبل تمام صلته فلا يصح قولك: "جاء الذين الذي فاز" وإنما تقول: "جاء الذين فازوا الذي فاز" وكذلك لا يؤكد قبل تمام صلته، فلا يصح قولك: "رأيت التي نفسها في الحقل"، وإنما تقول: "رأيت التي في الحقل نفسها"... وهكذا[80].

وكما لا يصح مجيء تابع الموصول قبل تمام صلته، كذلك لا يصح أن يخبر عنه أو يستثنى منه قبل مجيء صلته[81]، فلا يصح قولك: "الذي سباح ماهر عبر النيل" وإنما تقول: "الذي عبر النيل سباح ماهر"، ولا يصح أن تقول كذلك: "وقف الذين إلا محموداً في الغرفة" وإنما تقول: "وقف الذين في الغرفة إلا محموداً"، وهكذا[82].

لكنهم استثنوا من ذلك بعض الأشياء التي يجوز الفصل بها بين الموصولات الاسمية وصلتها إلا "أل" فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها مطلقاً[83].

ومن هذه الأشياء التي جوّزوا الفصل بها بين الموصول وصلته[84]:

1- جملة القسم، نحو قولك: "غاب الذي والله قهر الأعداء".
2- جملة النداء، شريطة أن يسبقها ضمير المخاطب، نحو قولك: "أنت الذي يا حامد تتعهد الحديقة".
3- الجملة المعترضة، نحو قولك: "والدي الذي – أطال الله عمره – يرعى شؤوني".
4- جملة الحال، نحو قولك: "قدم الذي وهو مبتسم يُحسن الصنع".
5- كان الزائدة، نحو قولك: "كرّمت الذي كان شاركته في الحقل".

جملة القول: إن الفصل بين الصلة والموصول أمر غير

متأت إلا ضمن حالات معينة تعترض الخطاب، وتبدو في مجموعها أدخل ما يكون في الجملة المعترضة التي توضح جهة الخطاب، أو تجعل الخطاب متهيئاً للاحتراس من أمر معين، أو لتحقيقه، أو لتحديده، أو لتزيينه، أو بيان حاله وتعريفه أو التعرف عليه أو المبالغة في وصفه.

ويرى سيبويه، ومعه كل النحويين، أن "الذي" وأخواتها من الموصولات الاسمية لا تكون إلا معرفة[85]، وإنما تعرفها –كما يقول ابن يعيش– بما بعدها من صلاتها[87]، خلافاً لمن قال بأصل الوضع، أو بـ"أل" تحقيقاً أو تقديراً[86].

فهي مما لا يفارقه التعريف، ولا يصح اعتقاد التنكير فيها.[88] وإنما زادوا في أول بعضها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه، فيتطابق اللفظ والمعنى[89].

والموصولات الاسمية كلها مبنية إلا ما ثُني منها كاللذين واللتين، وإلا "أي" فإنها معربة في بعض وجوهها[90]، وبناؤها لا يمنع أن يكون لها محل إعرابي، فتقع في محل رفع أو نصب أو جر، مثلها مثل غيرها من الأسماء، لكنّ صلة الموصول لا محل لها من الاعراب سواء أكانت جملة أم شبه جملة ، فهي من تمام الاسم الموصول ولا تؤول بمفرد إذ لم تقع موقعه[91]، ولعله من هذا الباب لم يكن لها محل إعرابي ويستثنى من ذلك الوصف الصريح الذي يقع صلة لـ"أل " الموصولة، فهو معرب، إذ الإعراب للوصف لا لـ" أل " على عكس غيره من الموصولات.

ويكثر الحذف في الموصول وصلته، فقد تحذف بعض الصلة، أو فعل الصلة، أو العائد من الصلة، أو الصلة جميعاً، كما قد يحذف الموصول مع بقاء صلته، أو مع صلته جميعاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه كما في قوله تعالى:

"فلولا كان من القرون من قبلكم أُولوا بقية"[92]، أي: "فلولا كان من القرون الذين كانوا من قبلكم أُولوا بقية " فحذف الموصول وصلته لدلالة الكلام عليه[93]. وكل ذلك منثور ومعروف في مكانه من كتب النحويين[94].

ثالثاً: في الاستخدام

يتفق النحويون على أن الموصول الاسمي نوعان: عام، ويسمونه "المشترك" أيضاً، وخاص أو مختص، ويسميه بعضهم "نصاً"[95]، ثم يختلفون في تفصيل كل نوع منها، فالعام، أو المشترك ما لم يكن نصاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعضها الآخر، وغير مقصور على بعضها دون بعضها الآخر، وإنما يصلح لها جميعاً والمختص أو الخاص هو ما كان نصاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعضها الآخر[96] فهو خاص لبعضها، ومقصور عليه دونها، إذ أنّ، لكل نوع منها لفظاً خاصاً دالاً عليه وحده دون غيره، فللمذكر ألفاظه، وللمؤنث ألفاظه، وكذلك للمفرد والمثنى والجمع.

ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

(3–1): النوع الأول: "الموصول الاسمي العام أو المشترك"

وهو كل موصول دل بلفظه على جميع أحوال الاسم أو الوصف المعبّر به عنه، فيكون بلفظ واحد للجميع ؛للمذكر والمؤنث والمثنى والجمع[97] وألفاظه ستة هي:

"مَن"، و"ما"، و"ذا"، و"ذو"، و"أي "، و"أل"[98] وجميع هذه الألفاظ ثابتة لا تتغير بتغير الأنواع التي تدل عليها، لكونها مبنية على السكون، والنحاة يستثنون "أي" فيعطونها أحكاماً خاصة ؛يعربونها حيناً ويبنونها حيناً آخر على نحو ما سيتضح لاحقاً إن شاء الله.

وتستخدم "مَن" للعاقل غالباً، و"ما" لغير العاقل، أما الأربعة الباقية فتستخدم للعاقل وغيره،[99] وينبغي التذكير هنا أن هذه الألفاظ لا تفصح عن مدلولاتها بنفسها، وإنما تفتقر إلى ضمير أو غيره من القرائن حتى تأتي بعدها لتوضح مدلولها وتزيل أثر الاشتراك بتحديده وتعيينه، ويتضح ذلك من خلال التفصيل الآتي:

(3–1–1): "مَن" الموصولة

وتستخدم –غالباً– للدلالة على العاقل، أو العام، بحسب تعبير ابن القيم والأهدل[100] ومثاله قوله تعالى: "لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد"[101] وهو كثير في القرآن، وغيره، وقد تستخدم لغير العاقل على سبيل المجاز، وذلك في ثلاثة مواضع[102]:

الأول: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، أو أن يشبه به، كما في قوله تعالى: "يدعو لمن ضرُّه أقرب من نفعه"[103].

الثاني: أن يختلط غير العاقل بالعاقل، فتستخدم لغير العاقل تغليباً، كما في قوله تعالى: "ألم تر أن الله يسجد له مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض"[104].

ثالثاً: أن يقترن غير العاقل بالعاقل في تفصيل عموم يشمله، فيدخل في خطاب العاقل من باب المجاورة، كما في قوله تعالى: " فمنهم مَن يمشي على بطنه، ومنهم مَنْ يمشي على رجلين، ومنهم مَنْ يمشي على أربع"[105].

(3–1–2): "ما" الموصولة

وتستخدم –غالباً – للدلالة على غير العاقل[106]، كما في قوله تعالى: "يعملون له ما يشاء"[107]، وهو كثير في كلامهم، وقد تستخدم للعاقل على سبيل المجاز، وذلك في ثلاثة

مواضع[108]:

الأول: أن يختلط العاقل بغير العاقل مع إرادة تغليب غير العاقل؛ لكثرته وشيوعه، كما في قوله تعالى: "سبح لله ما في السماوات وما في الأرض"[109].

والثاني: أن يكون أمره مبهماً على المتكلم، كما في قوله تعالى: "إني نذرت لك ما في بطني محرراً فتقبل مني"[110].

والثالث: أن يكون المراد صفات العاقل لا العاقل نفسه، كما في قوله تعالى: "فانكحوا ما طاب لكم من النساء"[111].

ويرى السهيلي أن الذي سوّغ استخدام "ما " للعاقل وجود قرينتي التعظيم والابهام[112].

(3-1-3): "ذا" الموصولة

وتستخدم للعاقل وغيره، مفرداً كان أو غيره، إذ هي من الألفاظ المفردة المذكرة، ومعناها غير مقصور على ذلك، فقد يوافق اللفظ، وقد يخالفه، ويترتب على ذلك أنه يجوز في الضمير العائد عليها أن يُراعى جهة اللفظ فيُفرد ويُذكَّر، وأن يُراعى جهة المعنى فيشمل غير الإفراد والتذكير.

والأصل في "ذا" أن تكون للإشارة، إلا أنها اختصت من بين أسماء الإشارة كلها لصحة وقوعها اسماً موصولاً، وتكون بمعنى "الذي" أو غيره من الأسماء الموصولة المناسبة لمعنى الجملة أو السياق، لكنهم اشترطوا لوقوعها اسماً موصولاً ثلاثة شروط[113]:

الأول: أن تقع مباشرة بعد "ما" أو "مَنْ" الاستفهاميتين، كقولك: "ماذا فعلت؟" وقولك: "مَنْ ذا جاءك؟ "فـ"ما" هنا اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و"ذا": اسم موصول مبني على السكون في محل رفع "خبر" وكذلك "مَنْ " و"ذا"، والجملة بعد "ذا" تكون صلة لها، والتقدير: "ما الذي فعلته؟ ومن الذي جاءك".

ويكون للعاقل غالباً إذ وقع بعد "مَنْ"، ولغير العاقل بعد "ما"، فمثال الأول قول الأعشى[114]:

وقصيـــدة تأتي الملـوك غريبة
قد قلتها ليقال: مَنْ ذا قالها؟ (الكامل)

ومثال الثاني قول لبيد[115]:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول؟
أغبٌّ فيُقضى أم ضلال وباطل؟ (الطويل)

وهو في القرآن الكريم كثير، منه قوله تعالى: "ماذا أنزل ربكم"[116]، أي: "ما الذي أنزل ربكم؟"

وعليه خرّجوا قراءة أبي عمرو لقوله تعالى: "يسألونك ماذا ينفقون؟ قل العفوُ"[117]، برفع الواو من "العفو"، إذ جعلوا "ذا" بمنزلة "الذي" بعد "ما" أي يسألونك ما الذي ينفقونه؟ "فيكون الجواب: "العفوُ" بالرفع، أي: "الذي ينفقون هو العفو"، ولو كان الجواب "العفوَ" بالنصب، لكانت "ذا" ملغاة على نحو ما سنرى لاحقاً إن شاء الله.

ويرى سيبويه –بحسب ما يقول الزمخشري –[118] أن "ذا"لا تقع موصولاً اسمياً إلا في هذا الموضع؛ إي بعد "ما" و"مَنْ" الاستفهاميتين، وذلك خلافاً للكوفيين الذين توسعوا فيه، فجعلوه عاماً في كل موضع، مستدلين بغير دليل، من نحو قول يزيد بن مفرغ[119]:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ
أمنْتِ وهذا تحملين طليق (الطويل)

أي: "والذي تحملين طليق"، وتأوله البصريون على خلاف ذلك إذ جعلوه للإشارة[120].

الشرط الثاني: أن لا تكون "ذا" ملغاة؛ وذلك بأن يقدر تركيبها مع "ما" أو "مَنْ "

الاستفهاميتين، فتكون "ماذا ومَنْ ذا" كلها اسم استفهام مركباً، كما في قولك: "ماذا السديمُ ؟، ومَنْ ذا النائم؟"

والإلغاء أو عدمه إنما هو مقصد المتكلم، ويظهر في التركيب في تابع "ذا"، ويتعين بناءً عليه كون "ذا"، موصولاً، أو إشارة، ففي قولك: "ماذا صنعت؛ خيراً أم شراً؟ " تكون "ذا" هنا ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب، فيعلم أنه مفعول مقدم للفعل "صنعت"، أما قولك: "ماذا صنعت؛ خيرٌ أم شرٌ؟ " فيفهم منه أن "ذا" غير ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فيعلم أنه مرفوع بالابتداء، وأن "ذا " قد وقع خبراً له، وحينها يكون موصولاً بمعنى "الذي"، وقد قُرِىء بكلا الوجهين في قوله تعالى: "يسألونك ماذا ينفقون؟ قل العفو"[121] بالنصب على الإلغاء؛ أي باعتبار "ذا" مركبة مع "ما" اسماً واحداً للاستفهام، وبالرفع على الموصولية؛ أي باعتبار "ذا" اسماً موصولاً واقعاً خبراً لـ "ما" الاستفهامية[122].

والشرط الثالث: أن لا يراد بها الإشارة، فإن أُريد بها الإشارة لم تعد موصولاً، لعدم وجود صلة بعدها، ويرجح ذلك دخولها على المفرد، نحو قولك: "ماذا الكتاب؟ ومَنْ ذا الشاعرُ؟"[123].

(3-1-4): "ذو" الموصولة

وتسمى "ذو" الطائية، فهي خاصة في "طي" وتستخدم للعاقل وغيره مفرداً كان أو غير مفرد، كما تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع... فتقول: "جاءني ذو

قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قُمْنَ"[124].

وذكر ابن يعيش أن "ذو" في الأصل هي " ذو" التي بمعنى "صاحب"، نُقلت إلى معنى "الذي"، ووُصلت بالجملة من الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، التي توصل بها "الذي"، وبنيت لاحتياجها إلى ما بعدها قياساً على "الذي"، فقالوا: " ذا زيد ذو قام، ورأيت زيداً ذو قام، ومررت بزيد ذو قام"، فيكون في حالاته الثلاث بالواو، لأن الواو عين الكلمة، وليست علامة إعراب[125].

ومن العرب مَنْ يؤنثها، فيقول: "جاءتني ذات قامت" أي: "التي قامت"، ويجمعها جمع مؤنث أيضاً، فيقول: "جاءني ذوات قمن" أي: "اللواتي قمن" ومنهم مَنْ يثنيها ويجمعها مطلقاً، فيقول في تثنيتها: "جاءني ذوا قاما، وذواتا قامتا، ورأيت ذوي قاما وذواتي قامتا، ومررت بذوي قاما وبذواتي قامتا"، كما يقول في جمعها المذكر: "جاءني ذوو قاموا، ورأيت ذوَيْ قاموا، ومررت بذوِي قاموا"[126].

والأشهر فيها أن تبنى على السكون المقدر على الواو، والسياق، أو الموقع، هو الذي يحدد محلها الأعرابي، ومن شواهدهم قول سنان بن الفحل الطائي[127]:

فإن الماء ماء أبي وجدي

وبئري ذو حفرتُ وذو طويت (الوافر)

أي: "التي حفرت وطويت"...

أما "ذات" فالوضع فيها أن تُبنى على الضم في أحوالها الثلاثة؛ رفعاً ونصباً وجراً، ومثلها "ذوات"[128].

(3-1-5): "أي" الموصولة

وهي بمعنى "الذي" وتستخدم للعاقل وغيره، مفرداً كان أو غير مفرد، مؤنثاً أو مذكراً، فتقول: "يسرني أيٌّ هو قادم، وأيٌّ هي قادمة، وأيٌّ هما قادمان، وأيٌّ هما قادمتان، وأيٌّ هم قادمون، وأيٌّ هنَّ قادمات"[129].

والقياس فيها أن تكون مبنية كغيرها من الأسماء الموصولة، إلا أنها أُعربت لتمكنها بلزوم الإضافة لها حملاً لها على نقيضها، أو نظيرها، والذي هو "بعض، وكل"[130].

وهي تكثر في الكلام كثرة مفرطة، ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: "ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا"[131]، أي: "لننزعن الذي هو أشد". وبهذا قال سيبويه خلافاً للكوفيين الذين يرونها معربة دائماً، وأيدهم جماعة من البصريين، من بينهم الزجاج الذي غلَّط سيبويه في هذا الموضع، والجرمي الذي زعم أنه خرج من البصرة إلى مكة فلم يسمع أحداً يقول ببنائها، وإنما هي معربة فحسب[132].

والصحيح ما قاله سيبويه، فهي معربة في حالات، ومبنية في حالات أخرى، أفاضت مصنفات النحويين القدماء والمتأخرين في بيانها وتفسيرها والاستدلال لها.

(3-1-6): "أ ل" الموصولة

وهي بمعنى "الذي" ولا يتحقق هذا المعنى إلا بدخولها على وصف صريح لغير تفضيل، كاسم الفاعل واسم المفعول، واختلفوا في الصفة المشبهة لكونها تدل على الثبوت فلا تؤول بالفعل[133].

ولفظها مفرد، بيد أن معناها قد يكون غير ذلك، فلا يراعى في الضمير العائد عليها إلا المعنى، وذلك خوفاً من اللبس، فنقول: "هذا الضارب زيداً" أي: "الذي ضرب زيداً أو الذي يضرب زيداً"، كما نقول: "وهذا المضروبُ زيدٌ "، أي: "الذي ضُرب أو الذي يُضرب"، ويعلل ابن يعيش هذا النحو من التفسير فيقول: "وذلك أنهم أرادوا وصف المعرفة بالجملة من الفعل، فلما لم يكن ذلك لتنائيهما في التعريف والتنكير، توصلوا إلى ذلك بالألف واللام، وجعلوها بمعنى "الذي" بأن نووا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا "الذي" بها، إلا أنه لما كان من شأنها أن لا تدخل إلا على اسم، حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول وهم يريدون الفعل"[134].

وتستخدم للعاقل وغير العاقل، كما تكون للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع[135].

ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: "ليسأل الصادقين عن صدقهم"[136]، أي: "الذين صدقوا أو الذين يصدقون"، فهي هنا للعاقل، ومثال استخدامها لغير العاقل قوله تعالى: "والعاديات ضبحاً، فالمغيرات صبحاً"[137]، أي: "واللاتي عدون، أو يعدون، واللاتي أغرن، أو يغرن".

وذهب بعض القوم إلى أن منها هذه الألف واللام الداخلة على لفظ الفعل، كما في قول ذي الخرق الطهوي[138]:

فيستخرج اليربوع من نافقـائه

ومن جحره ذي الشيخة اليَتَقَصعُ (الطويل)

وإنما أراد: "الذي يتقصع"

(3-2): النوع الثاني: "الموصول الاسمي الخاص أو النص":

ويعرّف بأنه ما كان نصاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعضها الآخر، ويكون مقصوراً عليه لا يجاوزه إلى غيره، ويفرد ويثنى ويجمع، ويذكر ويؤنث حسب مقتضى الكلام (139)، وألفاظه ثمانية، هي: الذي، والتي، واللذان، واللتان، والأولى، والآلاء، والذين، واللاتِ (أو اللاتي أو اللواتي)، واللاءِ، (أو اللائي)[140].

ويلاحظ على هذه الموصولات أنها جميعاً مبدوءة بـ"أل" التي قضى النحاة –على الأشهر من مذاهبهم– بزيادتها ولزومها، فهي لا غنى عنها، لكنها لا تكسب الموصول تعريفاً، فتعريفه يجيء من صلته[141]، وجميعها مبنية إلا المثنى منها، فالأشهر إلحاقها بالمثنى، وإعرابها إعرابه[142]، ويمكن تفسيرها على النحو الآتي:

(3–2–1): "الذي"

ويختص بالمفرد المذكر، عاقلاً أو غير عاقل[143]، فمثال الأول قوله تعالى: "وقال الذي عنده علم من الكتاب"[144]، ومثال الثاني قوله تعالى أيضاً: "هذا يومكم الذي كنتم توعدون"[145].

وقد يستخدم مفرداً في لفظه جمعاً في معناه إذا أمن اللبس[146]، كما في قوله تعالى: "مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم، وتركهم في ظلمات لا يبصرون"[147]، فالضمائر العائدة على "الذي" هي ضمائر جمع، وهي دالة على أن معناه الجمع مع أن لفظه مفرد.

(3–2–2): "التي"

وتختص بالمفرد المؤنث، عاقلاً أو غير عاقل[148]، فمثال العاقل قوله تعالى: "والتي أحصنت فرجها"[149]، ومثال غير العاقل قوله تعالى: "وذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون"[150].

وهي كالذي في كونها قد تستخدم مفردة في لفظها، جمعاً في معناها، على نحو قراءة بعضهم: "وأمهاتكم التي أرضعنكم"[151]، فاستخدم "التي" بدل "اللاتي".

(3– 2– 3): "اللذان"

ويختص بالمثنى المذّكر، عاقلاً كان أو غير عاقل[152] فمثال الأول قوله تعالى: "واللذان يأتيانها منكم فآذوهما"[153]، ومثال الثاني قولك: "العلم والمال هما اللذان يبنيان الأمم".

ويكون بالياء في حالتي النصب والجر، فمثال النصب قوله تعالى: "ربنا أرنا اللذين أضلانا"[154]، ومثال الجر قولك: "مررت باللذين فازا بالجائزة الكبرى" فهو يعرب إعراب المثنى...

(3– 2 4): "اللتان"

ويختص بالمثنى المؤنث، عاقلاً كان أو غير عاقل[155]، ويستخدم استخدام سابقه، وله أحكامه نفسها...

(3– 2 –5): "الأُلى" أو "الأُ لا ء"

ويستخدمان للعقلاء من جمعي المذكر والمؤنث[156]، وإن كان ابن عقيل يراه مطلقاً للعقلاء وغيرهم، فتقول: "جاءني الأُلى فعلوا، والأُلى فعلن"، وقد اجتمع الأمران في قول أبي ذؤيب الهذلي[157]:

وتبلى الأُلى يستلئمون على الأُلى
تراهنَّ يوم الروع كالحُدَّإِ القُبَّلِ (الطويل)

فقال: "يستلئمون"، ثم قال: "تراهن".

ومثال استعمال "الألى" في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر[158]:

محا حبُّها حبَّ الأُلى كنَّ قبلها وحلّت مكاناً لم يكن حُلَّ من قبلُ (الطويل)

وأكثر استخدامه للعقلاء، كما في نحو قول بعض بني فقعس[159]:

رأيت بني عمي الأُلى يخذلونني على حدثان الدهر إذ يتقلبُ (الطويل)

(3– 2 –6): "الذين"

ويستخدم للجمع المذكر العاقل، ويكون بالياء في أحوال الإعراب الثلاثة[160] كما في قوله تعالى: "قال الذين أوتوا العلم"[161]، وقوله: "وأنجينا الذين ينهون عن السوء"[162]، وقوله: "ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم"[163]، فهو مبني على الفتح في محل رفع أو نصب أوجر بحسب موقعه من السياق، لكن بعض العرب كهذيل وبني أسد وعقيل، يجعلونه كجمع المذكر السالم، فيعربونه، وينطقونه في حال الرفع بالواو، كما في قول الراجز[164]:

نحن اللذون صبحوا الصباحا
يوم النُخَيْل غارةً مِلحاحا (الرجز)

(3– 2– 7): "اللاتِ" أو "اللاتي" أو "اللواتي"، وكذلك "اللائي" أو "اللاءِ":

وجميعها تستخدم لجمع المؤنث، عاقلة كانت أو غير عاقلة[165] كما في قوله تعالى: "وأمها تكم اللاتي أرضعنكم"[166]، وقوله: "واللائي يئسن من المحيض"[167].

وقد تحذف ياء "اللائي" ويكتفى منها بالكسرة، فتقول "اللاءِ"[168] كما قد تستخدم استخدام "الذين"، كما في قول بعض بني سليم[169]:

فما آباؤنا بأمنَّ منه علينا اللاءِ قد مهدوا الجحورا (الوافر)

وبعد:

فقد تبين من خلال هذا الاستعراض الموجز والسريع أن الموصول الاسمي مصطلح نحوي يطلق على العديد من المفردات اللغوية المتنوعة في استخدامها ووظائفها ولا غنى للكلام أو للمتكلم عنها، فهي عُمَدٌ حين تقع في مركز الكلام، فتكون في قلب الإسناد مسنداً أو مسنداً إليه، وتتنوع وظائفها ومعانيها النحوية، فقد تكون فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو وصفاً للفاعل والمبتدأ والخبر أو تابعاً لها، وقد تقع في درج الكلام وحشوه، فتكون روابط للكلام لا يستقيم قول دونها، محددة جهة التعبير ووجهته، وكاشفة تنوعاته الدلالية وصوره البيانية، وقيمته الأدائية السلوكية أو الأسلوبية.

الهوامش

(1) ينظر الفراهيدي العين.
(2) ينظر ابن دريد، جمهرة اللغة، والاشتقاق، ط "1".
(3) ينظر الجوهري، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ط "2".
(4) ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط"2".
(5) ينظر الزمخشري، أساس البلاغة، ط "1".
(6) ينظر ابن منظور، لسان العرب، ط "1"، مادة (وصل).
(7) ينظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط "1"، مادة (وصل)، 87/4.
(8) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (وصل)، 730/11.
(9) السابق.
(10) ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 138/3.
(11) ينظر العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ط "1"، 113/2. والاسترآباذي، شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، 5/3.
(12) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 138/3–139.
(13) السابق، 139/3.
(14) ينظر العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ، 113/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 138/3، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط "2"، 78/1–86.
(15) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 139/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 80/1 وإبراهيم أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ط"2"، 1080/2.
(16) ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (وصل)، 115/6.
(17) ينظر الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (وصل)، ص 679.
(18) ينظر الجوهري، الصحاح، مادة (وصل)، 1842/5، وابن منظور، لسان العرب، مادة (وصل)، 11/ 728.
(19) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (وصل)، 11/ 730.
(20) السابق، مادة (وصل)، 726/11، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (وصل)، 115/6.
(21) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (وصل)، 11/ 726.
(22) القصص: "51".
(23) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (وصل)، 11 / 726.
(24) السابق، والجوهري، الصحاح، مادة (وصل)، 5 / 1842.
(25) النساء: الآية "90".
(26) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (وصل)، 11 /726.
(27) السابق، مادة (وصل)، 11 / 728.
(28) السابق، مادة (وصل)، 11/ 730.
(29) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 50/3، والشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط "16"، 130/1.
(30) ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، 2/ 105، 107.
(31) السابق، 2 /106، 108.
(32) السابق، 2 / 346.
(33) السابق، 2 /107، 108.
(34) السابق، 2 / 105، 108، وابن يعيش، شرح المفصل، 150/3.
(35) ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 223–224.
(36) ينظر شرف الدين، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، ط1، 27.
(37) السابق، 55.
(38) السابق، 26.
(39) السابق، 10.
(40) ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (عود)، 181/4.
(41) السابق، مادة (عود)، / 183، وابن منظور، لسان العرب، مادة (عود) 3/ 316.
(42) ينظر الجوهري، الصحاح، مادة (عود)، 2 / 513، وابن منظور، لسان العرب، مادة (عود) 3 / 315.
(43) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (عود)، 3/ 316، والفيروز آبآدي، القاموس المحيط، مادة (عود) 1/ 608.
(44) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (عود)، 3 / 316، والزمخشري، أساس البلاغة، مادة (عود)، ص 438.
(45) ينظر ابن منظور، لسان العرب، مادة (عود)، 3/ 316، والفيروز أبآدي، القاموس المحيط، مادة (عود)، 1 / 608.
(46) ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (عود)، 183/4، والجوهري الصحاح، مادة (عود)، 2 / 514، وابن منظور، لسان العرب مادة (عود)، 3 /317، 321، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (عود) 1 / 607، 608، 609.
(47) ينظر ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 4 / 183.
(48) ينظر الجوهري، الصحاح، مادة (عود)، 2 / 514، والفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (عود) 1/ 607.

(49) السابقان، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة (عود)، 183/4.
(50) ينظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 117/1، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص 141.
(51) ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، /108، وابن هشام، أوضح المسالك، 118/1.
(52) ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 142.
(53) ينظر الزمخشري، المتوفى سنة 538 هـ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط "1"، 6/2، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط "5"، ص 655.
(54) الأنعام: "1".
(55) ينظر الزمخشري، الكشاف، 2/ 6.
(56) ينظر مثلاً: ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 141، 143، والأهلال، الكواكب الدرية على متمَّمَة الأجرومية للحطاب، 160/1، والعكبري، اللباب، 113/2، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ط "1"، 1/ 142.
(57) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 141.
(58) ينظر كل من: ابن هشام، أوضح المسالك، 117/1–118، وشرح شذور الذهب، ص141، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ص 149، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 /143، والأهدل، الكواكب الدرية، 160/1، والعكبري، اللباب، 116/2، وابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ط "1"، ص 59، وابن جني، اللمع في العربية، ط "1"، ص262، وابن السراج النحوي، الأصول في النحو، ط "1"، 223/2.
(59) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 154/1–156، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص149، وابن السراج النحوي، الأصول في النحو، 266/2، وابن النحاس، التعليقة على المقرب، ط "1"، ص100– 102.
(60) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 154/1، حاشية رقم "1".
(61) ينظر الفرزدق، ديوان الفرزدق، ص 393.
(62) ينظر العكبري، اللباب، 2/ 88، وابن النحاس، التعليقة، ص100.
(63) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص 507، 511، 761.
(64) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 141/3، 150، والعكبري، اللباب، ص 117 –118.
(65) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 154 – 155.
(66) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 149.
(67) للوقوف على تفاصيل حذف العائد وشروطه، ينظر مثلاً عباس حسن، النحو الوافي، ط "15"، 1/ 394 –406.
(68) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 154.
(69) الأنبياء: "19".
(70) ينظر المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 1/ 25.
(71) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 150.
(72) ينظر عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 378، 380.
(73) ينظر المبرد، الكامل، 1/ 25.
(74) الأعراف: "21".
(75) الأنبياء: " 56 ".
(76) المبرد، الكامل، 1/ 25.
(77) ابن النحاس، التعليقة، ص 107.
(78) عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 378.
(79) ينظر ابن النحاس، التعليقة، ص107.
(80) السابق، وعباس حسن، النحو الوافي، 1/ 379.
(81) ابن النحاس ، التعليقة ، ص 107 –108.
(82) عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 379 –380.
(83) السابق، 378/1.
(84) السابق، 1/ 378 – 379.
(85) سيبويه، كتاب سيبويه، 107/2، وابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 140–141.
(86) ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 141.
(87) الأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 160.
(88) ابن يعيش، شرح المفصل، 3/ 141.
(89) السابق، 3/ 141.
(90) السابق، 3/ 144.
(91) السابق، 3/ 139.
(92) هود: "117".
(93) ينظر أبو عبيدة، مجاز القرآن، 1 / 300، 301.
(94) لمعرفة تفاصيل حذف الموصول وصلته، ومذاهب النحويين فيه، يمكن الرجوع إلى عماد أبو الحسن، ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية، ص 259 –261، 340–342.
(95) ينظر ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 98، والأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 160.
(96) ينظر عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 342.
(97) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 142، والشيخ الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1/ 131.
(98) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 141، والأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 167.
(99) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 28، والأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 168 – 171.
(100) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1/ 145، والأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 168.
(101) سورة "ق": "37".
(102) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1/ 145 –146، والأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 170، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 126 –129، وعباس حسن، النحو الوافي، 348/1.

(103) الحج: "13".
(104) الحج: "18".
(105) النور: "45".
(106) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1 /146، والأهدل، الكواكب الدرية، 1 / 168 وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 128/1.
(107) سبأ: "3".
(108) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، /149، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 128/1 والأهدل، الكواكب الدرية، 171/1، وعباس حسن، النحو الوافي، 1 /351، والشيخ الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1 /133 – 134.
(109) الحشر: "1"، والصف: "1".
(110) آل عمران: "35".
(111) النساء: "3".
(112) الأهدل، الكواكب الدرية، 1 /171.
(113) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص145–146، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 148/1، والأهدل، الكواكب الدرية، 1 /178–180، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 32/1، والعكبري، اللباب، 2/ 122 – 123، وابن يعيش، رح المفصل، 4 / 23.
(114) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 145، شاهد رقم "32".
(115) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 395، شاهد رقم "557"، وابن يعيش، شرح المفصل، 23/4.
(116) النحل: "24، 30".
(117) البقرة: "219 " وتنظر القراءة في (ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ط "2" ص182.
(118) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 4 / 23.
(119) السابق، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 146، شاهد رقم "33"، وهو في شذور الذهب برقم " 89 "، وفي الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المعروف بـ(شرح الأشموني)، (باب الموصول – ورقم الشاهد 104).
(120) ينظر ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 146 – 148.
(121) البقرة: " 219 "، وتقدمت القراءة وتخريجها.
(122) الأهدل، الكواكب الدرية، 1/ 180.
(123) ينظر عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 359، والشيخ الغلاييني، جامع الدروس العربية، 1 / 134.
(124) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1/ 147، والأهدل، الكواكب الدرية 1 / 176 –177، وابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 147، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 143، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 /130 –131.
(125) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 3 /147 .
(126) ينظر السابق، 3 /149، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 131/1، والأهدل، الكواكب الدرية، 1 / 177.
(127) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1 / 147، وابن يعيش، شرح المفصل، 3 /147، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 143.
(128) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 131.
(129) ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، 1 / 397 – 402، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، 709/2، مسألة رقم "102"، والمبرد، المقتضب، 290/3، 291، والعكبري، اللباب، 123/2، وأبو حيان الأندلسي، إرتشاف الضرب من لسان العرب، ط "1"، 530/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 145/3، 4 /1، والأهدل، الكواكب الدرية، 1 /173.
(130) ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 145، 4 / 21.
(131) مريم: "69".
(132) ينظر سيبويه، كتاب سيبويه، 1 /397، وابن هشام، مغني اللبيب، ص 107 – 108، وابن يعيش، شرح المفصل، 145/3 – 146، والعكبري، اللباب، 2 / 123 – 125، وإملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، 63/2.
(133) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ص 71، وشرح قطر الندى، ص142، وابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 143، والعكبري، اللباب، 2 / 127.
(134) ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 143.
(135) نظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1/ 130، وابن قيم الجوزية، إرشاد السالك 1 / 146، والأهدل، الكواكب الدرية، 1 / 174.
(136) الأحزاب: " 8 ".
(137) العاديات: " 1–2 ".
(138) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 143.
(139) ينظر الأهدل، الكواكب الدرية، 161/1، والشيخ الغلاييني، جامع الدروس العربية، 129/1، وعباس حسن، النحو الوافي، 1 / 342.
(140) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 138/3–139، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 123/1 – 126، وعباس حسن، النحو الوافي، 1 / 342 – 347.
(141) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 140 – 141.
(142) السابق، 3 / 141 – 142، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 123/1، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 141.
(143) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 142/1، والأهدل، الكواكب الدرية، 1 / 162.
(144) النمل: " 40 ".
(145) الأنبياء: "103".
(146) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 3 / 156، وعباس حسن، النحو الوافي، 1 / 343، (حاشية رقم 2)
(147) البقرة: " 171 ".

(148) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1 / 142، والأهدل، الكواكب الدرية 1 / 162، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 140، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 /123.
(149) الأنبياء: " 91 ".
(150) سبأ: " 42 ".
(151) النساء: "33"، وتنظر القراءة وتخريجها وتوجيهها في ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، 185/1.
(152) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1 /142 – 143، والأهدل، الكواكب الدرية، 162/1 – 163، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 140 – 141
(153) النساء: " 16 ".
(154) فُصلت: " 29 ".
(155) ينظر الأهدل، الكواكب الدرية، 163/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 123/1 وابن هشام، شرح قطر الندى، ص141.
(156) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 144/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 124، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص 141.
(157) ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 124/1–125، للشاهد رقم " 26 ".
(158) ينظرالأهدل، الكواكب الدرية، 1 / 164، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 125.
(159) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 1 / 144.
(160) السابق، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 1 / 125، وابن هشام، شرح قطر الندى، ص141.
(161) النحل: "27".
(162) الأعراف: " 165 ".
(163) آل عمران: " 170 ".
(164) اختلف في نسبة البيت إلى قائل معين، ينظر في ذلك: ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك 144/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 125/1، شاهد رقم "27" والأهدل، الكواكب الدرية، 165/1.
(165) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 145/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 126/1، والأهدل، الكواكب الدرية، 165/1.
(166) النساء: " 23 ".
(167) الطلاق: " 4 ".
(168) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 145/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1 / 126، والأهدل، الكواكب الدرية، 165/1.
(169) ينظر ابن قيم الجوزية، إرشاد السالك، 145/1، شاهد رقم "29"، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 126/1، شاهد رقم "28".

المصادر والمراجع

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي المتوفى سنة 686هـ، شرح كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الطباعة العامرة، 1275 هـ.

الأشموني، نور الدين علي بن محمد المتوفى سنة 929 هـ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المعروف بـ (شرح الأشموني)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، صيدا / بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحوي المتوفى سنة 577 هـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة.

أنيس، إبرهيم، وآخرون، 1972م، المعجم الوسيط، ط " 2 ".

الأهدل، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري المتوفى سنة 1298 هـ ، الكواكب الدرية على متممة الأجروميةللحطاب، تحقيق: وحيد قطب، وأحمد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة.

تمام حسان، 2001م، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392 هـ، اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد شرف، 1979 م، عالم الكتب، القاهرة، ط " 1 ".

ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف وعبد الفتاح شلبي، 1386 هـ، نشر: لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر، القاهرة.

الجوهري، إسماعيل بن حماد المتوفى سنة393 هـ، الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، 1979م، دار العلم للملايين، بيروت، ط "2".

حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط "15".

أبو حسن، عماد سعد فايز، 1999م، ظاهرة الحذف الاكتفائي في العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف المتوفى سنة 745 هـ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النحاس، 1984م، مطبعة المدني، القاهرة، ط "1".

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدري المتوفى سنة 321هـ، الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام هارون، 1991م، دار الجيل، بيروت، ط " 1 ".

ابن دريد، جمهرة اللغة، دار صادر، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر المتوفى سنة538 هـ، أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ط " 1 "، 1992 م.

الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، 1997م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط " 1 ".

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي المتوفى سنة 316هـ، الأُصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط " 1 ".

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة 180 هـ، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

شرف الدين، محمود عبد السلام، 1984، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار مرجان للطباعة، القاهرة ط 1.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة 210 هـ، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن المتوفى سنة 769 هـ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: إميل يعقوب، 2005م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط "2 ".

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين المتوفى سنة 616 هـ، إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، المطبعة الميمنية بمصر، 1306 هـ.

العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، 1995م، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط"1".

الغلاييني، الشيخ مصطفى الغلاييني، 1983م، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط "16".

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة395 هـ، 1969م، معجم مقاييس اللغة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط " 2 ".

الفراهيدي، الخليل بن أحمد المتوفي سنة 170 هـ، العين، تحقيق: عبدالله درويش، 1967، بغداد.

الفرزدق، همام بن غالب المتوفي سنة 110 هـ، ديوان الفرزدق، تحقيق: عبداللله صاوي، 1936م، القاهرة.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب المتوفي سنة 817 هـ، القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1991م، ط " 1 ".

ابن قيم الجوزية، إبراهيم بن محمد بن أبي بكربن أيوب المتوفي سنة 767هـ، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد بن عوض السهيلي، 2002م، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط "1 ".

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله المتوفي سنة 672 هـ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عبد المنعم هريدي، 1975م، دار الفكر العربي، القاهرة، ط "1".

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المتوفي سنة 285 هـ، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت.

المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

ابن مجاهد، أبو بكر البغدادي المتوفي سنة 324 هـ، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، 1985، دار المعارف، مصر، ط "2".

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المتوفي سنة 711 هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1990م، ط "1".

ابن النحاس، أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة 698هـ، التعليقة على المقرب، تحقيق: جميل عويضة، 2004م، الناشر: وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ط "1".

ابن هشام، أبومحمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري المتوفى سنة 761هـ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، 1979م، دار الفكر، بيروت، ط "5".

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي المتوفي سنة 643 هـ، شرح المفصل، إدارة الطباعة الميزية بمصر، دار صادر.

Uses of the Nominal Relative Pronouns in Arabic

Abbas Ali Masri*

ABSTRACT

This article seeks to shed light on the Arabic nominal relative pronouns in terms of their aptitude to consummate the principles of connectivity and interdependence between the different linguistic structures, on the one hand, and their potential in helping language users to appreciate the semantic and linguistic coherence, on the other.

The nominal relative structure is never independent or discrete, and as such it is always subordinate to another clause in a sentence. Therefore, its meaning is vague and ambiguous and it lacks the power of signifying; as a result it needs an anaphoric reference to render meaning. This is, in turn, the reason why both the nominal relative pronoun and the reference need to be joined together in a compound-like structure that is inseparable, while the significance is indivisible. Consequently, the philosophy and the value of the Arabic nominal relative structure are understood only within the framework of language use.

Keywords: Nominal Relative Pronouns, Arabic Language Coherence.

* Arabian American University, Jineen, Palestine. Received on 5/10/2012 and Accepted for Publication on 7/4/2013.